

فإن ادعى الشراء وأدعت أنه تزوجها عليه فماتوا
 وإن أقام الحاربان البينة على الملك والتاريخ أو
 على الشراء من واحد أو من اثنين غير ذي اليد فادعى
 أولى فإن ارتخ أحدهما قوله وإن تنازعا فادعى
 أحدهما كان له أو له عليها حصل فهو أولى وكذلك
 إن كان زكيا في الشرج والآخر رديعة أو لابس
 القيص أو الآخر متعلق به وببينة الشرج والشرج
 أولى من بينة مطلق الملك والبينة شاهدين
 وثلاث وأكثر سواء **فصل** اختلاف في مقدار
 الثمن أو البيع فلهما أقام البينة فهو أولى وإن أقاما
 فالمبينة للزيادة أولى فإن لم يكن لها بينة فإن
 رضى كل بدعوى صاحبه والاختلاف في البيع
 ويند البين المشتري وفي المقايضة بائعا شامرا

كل لزمة دعوى صاحبه وإن اختلفا في الإجل
 أو شرط الخيار أو استيفاء بعض الثمن فالقول
 قول المنكر وإن اختلفا بعد هلاك البيع
 له في الحلف والقول قول المشتري وإن اختلفا بعد
 هلاك بعضه لم يحلفا إلا أن يرضى البايع بترك
 حصة المالك وكذا لا جارة قبل استيفاء المبتغى
 وبعدها وإنما بعد استيفاء بعضها يحلفان في البيع
 العقد فيما يقع القول فيما مضى للمستاجر وإن
 اختلفا بعد الأقاله تحالفا وعاد البيع وإن اختلفا
 في المشر فمن أقام البينة فهو أولى وإن أقاما
 فبينة المزارع والاختلاف فيهما كل فضى عليه
 وإن تحالفا لم يما قالت إن كان مثل مثل مثل
 أو أقل وما قال إن كان مثله أو أكثر وإن كان

السيرة النبوية
 كذا في راجع دار

نظر